

الانسحاب الامريكي من افغانستان بين الاطروحتين الواقعية والبنائية

م.د.همام عبد الكاظم الجريايوي

ا.م.د. علي حسين كاظم العصامي

كلية الامام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الاسلامية الجامعة

ملخص

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على المبررات العملية للانسحاب الامريكي من افغانستان والدور الذي لعبته فكرة توظيف القوة "بجوانبها العسكرية" لتحقيق اهداف السياسة الخارجية إذ تقوم الرؤية الواقعية على فهم الساحة الدولية بوصفها نظاماً من الفوضى السياسية والعون الذاتي وميداناً للتنافس، لذلك فهم يرون في الاداة العسكرية اكثر نجاعة في تحقيق الاهداف، في حين رأى البنائيون القوة من خلال فوقية الافكار ودور الهياكل والوكلاء في تشكيل القوة، خصوصاً على المستوى الدولي إذ ان فهمهم للقوة كان مختلفاً جذرياً عن الواقعيين، مما دفعهم لتقديم تفسيرات مختلفة عن فاعلية الادوات في تحقيق اهداف السياسة الخارجية.

Abstract

This paper tries to highlight the practical justification of American withdrawal from Afghanistan and the role of perspective of the use of (military power) to achieve foreign policy goals. The realism perspective based on understanding the international politics as a system of political anarchy, self-help and place for international competition, Therefore they saw the military power as the best to getting the goals. While the constructivist saw the power through the superstructure of ideas and the role of structures and agents in shaping the power especially in international level. So they contribute different understood about the effective of materials in achieving foreign goals.

الكلمات المفتاحية

الانسحاب الامريكي، الاطروحة الواقعية ، الاطروحة البنائية ، توظيف القوة في السياسة الخارجية

The American withdrawal, Realism theory, Constructivism theory, Power in foreign policy

المقدمة

لقد تسببت الطريقة الدراماتيكية للانسحاب الامريكي من افغانستان بصدمة ليس على مستوى الداخل الامريكي فحسب، وانما حتى لدى العديد من المختصين في العلاقات الدولية، مما أثار جملة من التساؤلات الشبيهة بتلك التي طرحت عقب انتهاء الحرب الباردة عن جدوى فاعلية الاطروحة الواقعية في توظيف القوة "العسكرية" في السياسة الخارجية، لذا يحاول هذا البحث أن يسلط الضوء على اثر التبنّي المتطرف للاطروحة الواقعية وتحديدًا فيما يتعلق بتوظيف القوة "العسكرية" في الفكر الاستراتيجي الامريكي، خصوصًا وان هذا الانسحاب جاء في ظروف تشهد فيها البيئة الدولية تغييرات كبرى تتعلق بمستقبل النظام الدولي ، وعليه فان هذا البحث سينطلق للإجابة على مجموعة من التساؤلات ابرزها: كيف تساهم القوة في رسم معالم السياسة الخارجية الامريكية؟ وما تبعات الانسحاب الامريكي من افغانستان على معالم القوة الامريكية؟ وكيف توظف الاطروحة الواقعية "القوة العسكرية" وما مبرراتها؟ وكيف تفسر الاطروحة البنائية القوة؟ وما تشخيصها لمكامن الضعف الامريكي؟. لذا فان هذا البحث سينطلق من افتراض جوهري مفاده (ان التبنّي المتطرف لفروض الاطروحة الواقعية والخاصة بتوظيف القوة "العسكرية" لدى صناع القرار الامريكي لا ينسجم مع طبيعة الاهداف الاستراتيجية الامريكية والمتمثلة بالدفاع عن قيم الديمقراطية الغربية) حيث سينقسم البحث الى ثلاثة محاور رئيسة، يتناول الاول، القوة وتبعاتها في السياسة الخارجية الامريكية، اما المحور الثاني فسيختص بالاطروحة الواقعية وتوظيف القوة في السياسة الخارجية الامريكية، في حين سيكون المحور الثالث الاطروحة البنائية في توظيف القوة في السياسة الخارجية.

المحور الاول: القوة في السياسة الخارجية الامريكية

يبدو أن الولايات المتحدة الامريكية وبالرغم من عدّها الدولة الاكثر تقدماً من جهة القوة على اختلاف الصعد (الاقتصادية ، والسياسية ، والعسكرية....الخ)، الا انها تجد صعوبة بالغة في فهم الدرس، فمغريات الحرب وتوظيف القوة العسكرية تكاد لا تبارح الادارات الامريكية على اختلافها، فدروس الحرب الفيتنامية التي كادت ان تطيح بالولايات المتحدة من عرش ميزان القوة العالمي (انذاك) كانت غائبة عن مخيلة صانع القرار الامريكي عندما قرر غزو افغانستان عام ٢٠٠١م وبعده العراق ٢٠٠٣م، لتجد نفسها غارقة في مستنقع الحروب، ما دفعها بعد عشرين عاما بطريقة دراماتيكية أثارت الكثير من التساؤلات، وعليه فإننا في هذا الجزء من بحثنا سنتناول منطق القوة في السياسة الخارجية الامريكية وتبعات الانسحاب الامريكي من افغانستان .

اولاً: منطق القوة في السياسة الخارجية الامريكية

ترتكز السياسة الخارجية الامريكية كأى سياسة خارجية اخرى على عنصر القوة في تنفيذ اهدافها ولكون القوة هي الاداة الاساسية لإرغام الخصوم فقد كانت القوة العسكرية الشكل الابرز من

اشكال القوة التي يتم توظيفها في كثير من الأحيان في السياسة الخارجية الامريكية على الرغم من تطور عناصر القوة الأخرى ووسائل توظيفها، فمنذ ظهور الولايات المتحدة كأحد اقطاب النظام الدولي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت لتوظيف القوة العسكرية السهم الاكبر في توجهات الولايات المتحدة إذ كان الانخراط العسكري المباشر سمة بارزة لتحقيق التفوق الامريكي سواء في الحرب الكورية أو الفيتنامية او حتى اثناء الحرب الباردة كان لسباق التسلح النصيب الاكبر لاثبات القوة الامريكية في ميزان القوة العالمي.

وبشكل عام فان السياسة الخارجية الامريكية خلال الحرب الباردة كانت توصف بانها واقعية مع اهداف دبلوماسية معلنة ومحدودة، إذ تمحورت بمجملها حول الدفاع عن البلاد والمحافظة على قيم الديمقراطية الغربية والدفاع عن الحلفاء الا ان هذه الاهداف لم تعد ضمن الاولويات، فالمستويات الجديدة التي خلفتها حقبة ما بعد الحرب الباردة كانت تركزت حول ضرورة اجراء تغييرات شاملة للنظام السياسي الدولي، ففي حين ركز الاميريكيون اثناء الحرب الباردة على مسألة الحفاظ على المؤسسة العسكرية اصبحوا يتباهون بأن امتهم هي القوة العظمى الوحيدة في العالم^١

وفي الحادي عشر من ايلول سبتمبر ٢٠٠١ بدأت الحروب الامريكية حقبة جديدة تذكرنا بأسلوب وزخم الهجوم الياباني المباغت على بيرل هاربر، إذ اقحم الخاطفون طائرتين عبر برجى التجارة العالمية في مانهاتن واحداثوا فجوة في مبنى البنناغون بطائرة عملاقة وكادوا ان يدمروا مبنى الكابيتول لولا جهود ركاب الرحلة ٩٣ لخطوط يونايتد ايرلاين الذين نجحوا في انتزاع الطائرة من ايدي الخاطفين كانت حصيلة الهجوم قرابة ٣٠٠ شخص قضوا نحبهم جراء الهجوم^٢.

لذا فقد سعت الولايات المتحدة الى توظيف عناصر قوتها العسكرية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، لغرض اثبات هيمنتها وارساء دعائم نظام احادي القطبية انطلاقاً من مبدأ ترومان المعروف بسياسة الاحتواء، فمنذ نهاية الحرب الباردة شنت الولايات المتحدة عدة حروب في كوسوفو، وافغانستان والعراق، لم تسفر فقط عن مقتل العديد من ، وانما تسببت ايضا في خسائر فادحة في صفوف المدنيين وخسائر اقتصادية، وفي عام ٢٠٠٣ على الرغم من معارضة المجتمع الدولي الحرب على العراق استمرت الولايات المتحدة بتوظيفها لتفوقها العسكري لتحقيق اهدافها دون الحاجة الى مبرر^٣.

لقد كان ذلك الهجوم مبرراً ممتازاً للإدارة الامريكية لشن حروبها اللاحقة من وجهة النظر الامريكية فان الحروب الثلاثة التي اعقبت احداث الحادي عشر من سبتمبر مترابطة من نواحي عدة حيث كانت القاعدة قد استخدمت افغانستان ملاذاً تخطط منه لعملياتها الارهابية، ومن هنا جاء الهجوم على نظام طالبان الذي كان يحتضنها وعندما اصبح واضحاً ان القاعدة قد تعافت في الاقليم الشمالي الغربي لباكستان الذي يعج بالاضطرابات فتحت جبهة ثانية اتخذت شيئاً فشيئاً صيغة عالمية ضد التنظيم ومع

الوقت باتت الفصائل الجديدة المنبثقة عن القاعدة (فصيل اليمين-فصيل شبه الجزيرة العربية) من جملة اهداف الغارات الامريكية، اما بالنسبة لنظام صدام فقد ارتاب بعض القادة الاميركيين بوجود صلة بين النظام العراقي (انذاك) والحركة التي يتزعمها اسامة بن لادن متمثلة بمجموعة من العلاقات و لكنها لم تكن على تلك الدرجة من الاهمية فيما يخص الهجمات على الولايات المتحدة^٤، لذا كانت حرب العراق الاكثر جدلية بين تلك الحروب .

وبشكل عام فان اغلب المختصين يرون بأن توظيف الولايات المتحدة لقوتها العسكرية في سياستها الخارجية كان لاهداف احتواء وفقا لنموذج "الحرب الاستباقية" ولم يكن هدفا لذاته، وانما اداة لتحقيق اهداف سياسية، حيث وجدت الولايات المتحدة، ان دعمها للانظمة الاستبدادية غير الناجحة اقتصاديا ادى الى ظهور المتطرفين بلحاظ أن الفقر والتهميش من ابرز ما يتغذى عليه الفكر المتطرف^٥.

ان المشكلة الاساسية التي ظهرت كتبعات للتوظيف المباشر للقوة الاميركية هو تنامي ظاهرة معاداة اميركا (Anti-Americanism)^٦ التي اظهرت الولايات المتحدة قوة متغترسة في بعض الاوساط الاوربية ، إذ كان لذلك اثر على مستوى الداخل الاميركي بضرورة الانصراف الى مشاكل الداخل، وادركت الادارات الامريكية متأخرا تراجع الفائدة المجتأة من توظيف القوة العسكرية لتحقيق اهداف السياسة الخارجية، وتصاعد اهمية الادوات غير العسكرية إذ ذكر تقرير نشرته مؤسسة راند ان الحنكة السياسية تتحكم بالقدرة على الارغام والتي بإمكانها توظيف العقوبات الاقتصادية والاجراءات السياسية العقابية والعمليات الالكترونية والعمليات الاستخبارية السرية...الخ، وغيرها من الاجراءات والادوات التي بالامكان توظيفها لتحقيق اهداف السياسة الخارجية^٧

ان توظيف الادارة الامريكية الاداة العسكرية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية تعد واحدة من اكثر القضايا جدلية في العلاقات الدولية، ومع ذلك فان وجهة النظر الامريكية بان جميع الحالات التي استخدمت الولايات المتحدة الامريكية قواتها المسلحة كانت حروب استباقية لتحقيق اهداف تتعلق باحتواء خصوم محتملين الا ان الاشكالية الكبرى التي ظلت تلاحق السياسة الخارجية الامريكية هي التبعات المترتبة على تلك الحروب التي تمثل المشكلة الاساسية التي ظلت تواجهها الدبلوماسية الامريكية خصوصا في ظل زيادة الحديث عن الاثار الاقتصادية والاجتماعية والامنية لتلك الحروب فضلا عن اثرها في الاهداف الاساسية التي انطلقت لتحقيقها في المحافظة على القيم الغربية ونشر الديمقراطية.

ثانياً: تبعات الانسحاب الامريكي من افغانستان

إنّ أكثر توصيف يمكن ان ينطبق على عموم توجهات الاستراتيجية الامريكية في افغانستان وغيرها من الدول التي اجتاحتها عسكرياً هي ان الولايات المتحدة بارعة في تحضير الجن الا انها غير قادرة على صرفه، فالمتتبع للشأن الامريكي يلاحظ ان مغريات القوة والتفوق الامريكي دائماً ما كان حافزاً لصناع قرارها في اتخاذ قرارات الحروب دون ان يكون هنالك خطة او دراسة حقيقية للتبعات المترتبة على تلك القرارات، فقرار الحرب على افغانستان كان امتداداً لخطاب خطورة الدول الفاشلة، واثار تلك الدول او الحكومات في تنامي ظواهر الارهاب والتطرف ولكن بعد عشرين عاماً من الحرب في افغانستان جاء الانسحاب الامريكي بالطريقة التي شهدناها العالم، فالتبعات التي خلفها الفشل الاستراتيجي في افغانستان كان اولها انهيار النظام الافغاني، فلم تستطيع الولايات المتحدة من ايجاد نظام قادر على ادارة الاوضاع في ظل الانسحاب الامريكي، وبغض النظر عن المبررات التي قدمها صناع القرار في الولايات المتحدة الخاصة بضرورة الاهتمام بالتحديات الكبرى المتمثلة بتبعات جائحة كورونا وتنامي القوة الصينية واعادة ضبط ايقاع الديمقراطية الامريكية التي زلزلتها التوجهات الترابمية وغيرها^٨ فان طريقة الانسحاب لم تؤثر في واقع وسمعة الولايات المتحدة فحسب، وانما حتى على ثقة حلفائها بها فلا يتوقع بعد الآن اي نظام او حكومة موالية للتوجهات الامريكية المزيد من الدعم الامريكي فضلاً عن العودة الى الصفر فيما يخص مكافحة الارهاب ودعم التطرف والحركات الجهادية، فعودة طالبان الى السلطة في افغانستان يمثل تحدياً جديداً يواجه الادارة الامريكية حيث ترى هارون زيلين الباحثة في معهد واشنطن ان هنالك اربعة عناصر رئيسية ستمارس دورها في رسم معالم النشاط الجهادي وهي تعبئة المقاتلين وطريقة تفاعل الجماعات المتطرفة الاخرى مع سيطرة طالبان وهوية السجناء المحررين عقب الانسحاب الامريكي والى اي درجة ستعود الشخصيات الرئيسية في تنظيم القاعدة الى الساحة الافغانية^٩.

من جانب اخر فقد ترتب على الانسحاب الامريكي حالة من الفوضى فبالرغم من تجاوز حجم الانفاق العسكري الامريكي للفترة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٨ عند اطلاق مباحثات الانسحاب الامريكي من افغانستان في الدوحة حاجز ٨٨٥ مليار دولار بالاضافة الى الكلفة البشرية الهائلة حيث قتل ٢٣٢٤٠ جندياً منهم ٣٩١٧ متعاقداً مدنياً امريكياً فضلاً عن قرابة ٢٠ الف مصاب يكلف برنامج رعايتهم وتأهيلهم نحو ٢٣٣ مليار دولار تقريباً، وذلك وفقاً لمشروع تكاليف الحرب في جامعة براون الامريكية^{١٠} ناهيك عن حجم المساعدات الامريكية المقدمة الى الحكومة الافغانية المنهارة التي تقدر بملايين الدولارات سنوياً.

المحور الثاني: الاطروحة الواقعية في توظيف القوة في السياسة الخارجية الامريكية

تعدّ الاطروحة الواقعية او النظرية الواقعية من اقدم النظريات في حقل العلاقات الدولية، اذ تعود نشأتها الى كتابات الجنرال الاغريقي ثوسيديديس (٤٦٠-٣٩٠ ق.م) الذي قدم وصفاً عن حرب البلوبونيز*، وغيره من المفكرين امثال كواتيليا وميكافيلي وغيرهم، خلال تلك الحقبة الزمنية كانت العلاقات الدولية مجالاً مختصاً بالملوك والقادة والاباطرة، ومنذ بداية القرن العشرين وتحديداً بعد نهاية الحرب العالمية الاولى بدأ الحوار الاول في تخصص العلاقات الدولية بين المثاليين والواقعيين بعد قرون طويلة من هيمنة الفكر الواقعي على توجهات الملوك والقادة، فقد كان المثاليون مدفعين بالرغبة في وضع مجموعة من المؤسسات او الاجراءات او الممارسات التي من شأنها ان تقضي على ظاهرة الحرب في النظام الدولي، او على الاقل الحد منها حين ظهر الجانب الاكثر تنسيقاً للفكر المثالي في الخطة المؤلفة من اربع عشرة نقطة، التي قدمها الرئيس الامريكي وودرو ويلسون** الى الكونغرس عام ١٩١٨م، الا ان هذا الفكر لم يكن وليد الصدفة وإنما نتاج عقود طويلة من التنظير بدءاً من اطروحات كانط مروراً بمايكل دويل وغيرهم من منظري فكرة السلام الليبرالي، وعلى اية حال فإن الواقعية ما لبثت أن عادت الى الواجهة من جديد في ثلاثينيات القرن العشرين وتحديداً مع اندلاع الحرب العالمية الثانية وفشل عصبة الامم في الحد من ظاهرة الحرب، لتعود افكار الواقعية التقليدية من جديد، التي ركزت على ان الساحة الدولية نظام من الفوضى السياسية والعون الذاتي وميدان للتنافس فيكون بذلك العنف ابرز الوسائل التي توظفها الدول لاستغلال بعضها وإثبات وجودها فيكون بذلك بقاء الدولة معتمداً في الاساس على ما تمتلك من قدرات مادية وعلى تحالفاتها مع الدول الاخرى^{١١}.

من هنا جاء الاهتمام بالقوة وتوظيفها في السياسة الخارجية نظراً لطبيعة البيئة الخارجية التي تختلف كلياً عن البيئة الداخلية التي تحكمها سلطة مركزية متمثلة بسيادة الدولة.

لقد قامت الاطروحة الواقعية الامريكية على تبرير عملياتها العسكرية كما ذكرنا في بداية البحث وعلى ما يعرف بالحروب الاستباقية، إذ ركزت استراتيجية الامن القومي الامريكي عام ٢٠٠٢ على مضامين احتفاظ الولايات المتحدة الامريكية لمدة طويلة بخيارات الاعمال الوقائية لمواجهة ما يكفي من الخطر على امنها القومي، كلما كبر التهديد "بحسب وصفها" ازداد خطر عدم التحرك، وكلما فرضت نفسها فكرة الاضطراب الى القيام بعمل استباقي للدفاع عن امنها الولايات المتحدة حتى مع استمرار حالة عدم اليقين بالنسبة الى زمان الهجوم المعادي ومكانه وستلجأ الولايات المتحدة اذا دعت الظروف الى العمل الوقائي من اجل إحباط اي عمل عدائي محتمل ضدها^{١٢}

وهنا نجد ان الفكر الواقعي متجذر في توجهات صانع القرار في الولايات المتحدة إذ يرى المختصون، انه بالرغم من ان الجذور الفلسفية التي ورثتها الواقعية هي في الاصل تعود الى التاريخ

الأوربي بمراحله المختلفة إلا أن الواقعية قد انطلقت من جديد من الولايات المتحدة الأمريكية كروية جديدة وكنظرية منافسة للمثالية، إذ رأوا أن أساس بروز وهيمنة الأطروحة الواقعية في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من غيرها تعود لأسباب عدة لعل أبرزها: الأساس الديني البروتستانتي المؤمن بأن الإيمان بالإله يجب أن يتوافق مع الإيمان بالإنسان، وأن علامة الاختبار الإلهي هي النجاح والانهيار الذي يترجم إلى الثروة، من جهة أخرى فإن بروز الواقعية جاء متزامناً ومتوافقاً مع الفكر الرأسمالي الناهض الذي نمت وترعرع على أخلاقيات التنافس والصراع، لذا فقد كانت نتاج اتفاق القيم الدينية مع المذهب الاقتصادي مع رجال السياسة "القوة" فقد تبلورت على هذه الأسس الثلاثة الرؤية الأمريكية لمصالحها العليا وألقت بظلالها على سياستها الخارجية^{١٢}

لقد كانت الفكرة الأساسية هي امتلاك القوة العسكرية بحسب الأطروحة الواقعية هو لتحقيق غاية أساسية تتمثل في ردع أي خصم محتمل بمعنى التوظيف السياسي والدبلوماسي لتلك القوة، إذ يرى هانز موركنثاو أحد أبرز منظري الواقعية التقليدية أن الهدف الأساسي للاستعدادات العسكرية مهما كان نوعها هو الحيلولة دون قيام الدول الأخرى باستخدام قوتها العسكرية من خلال إظهار مال هذا الاستخدام من خطر عليها ولهذا يكون الهدف السياسي للأعداد العسكري إظهار الاستخدام الفعلي للقوة الحربية بمظهر الشيء الذي لا ضرورة له عن طريق إقناع العدو المحتمل بالعدول عن استخدامها^{١٤}

لقد ساهمت مجموعة من الظروف التقنية إلى بلورة اتجاه مؤمن بالاستخدام الفعلي للقوة العسكرية داخل وحدات صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أدت الثورة في الشؤون العسكرية RMA أو التغيير العسكري كما يفضل تسميتها "دونالد رمسفلد" وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، حيث يرى أن وجود قوات مسلحة أمريكية جيدة التجهيز بأسلحة ذات تكنولوجيا عالية وترتيبات قيادة وتحكم متقدمة كفيلة بتحقيق انتصارات أمريكية حاسمة وسريعة وغير دامية، إذ من الممكن أن تؤدي القدرات الجيدة إلى السماح بدوزنة (ضبط إيقاع) العمل العسكري، إذ صارت الأسلحة الأمريكية قابلة للاطلاق من منصات وقواعد بعيدة وقادرة على التوجيه الدقيق نحو أهدافها، كل هذه الأسباب ساهمت في ازدياد مخاطر توسع قائمة المصالح الأمريكية والافتراض الواثق بأنه من الممكن إدامتها بالقوة أو التهديد بها عند الحاجة كل هذه قد تقود كما يرى "سوم براون" الكاتب الأمريكي إلى الخطأ الاستراتيجي الكلاسيكي المتمثل بتتبع المرء للإضطلاع بالتزامات تفوق قدراته^{١٥}

إن الواقعيين الكلاسيكيين يفهمون أن القوى العظمى عادة ما تكون أسوأ عدو لنفسها لأن النجاح والغطرسة التي يولده هذا النجاح، يشجعان الجهات الفاعلة على أن ترى نفسها خارج مجتمعها وأعلى منه، وهذا بدوره يعميها عن الحاجة إلى ضبط النفس^{١٦}

لقد كان التحول في استراتيجيات الاحتواء بالردع أو بالتوظيف الدبلوماسي للقوة إلى الاستخدام الفعلي لها أكبر المخاطر التي واجهت الأطروحة الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يرى إيان

شامبيرو استاذ العلوم السياسية في جامعة يال أن الاساس الاكثر جدوى لحماية الامريكان وديمقراطيتهم من الهجمات العنيفة يقوم على خمسة مرتكزات اساسية وهي ضمان بقاء امريكا ديمقراطية في المستقبل، والحماية من الارهاب، وإعادة التحالفات العسكرية واتفاقات الدفاع الجماعية، ومساندة المعارضة الديمقراطية في مواجهة الديكتاتورية حول العالم، واخيراً زرع بذور البيئة الصالحة للديمقراطية في مواجهة الديكتاتورية حول العالم^{١٧}

والتساؤل الذي يطرح هنا ما الذي حققته الولايات المتحدة من الاهداف أعلاه بعد عشر سنوات من وجودها في افغانستان، فعودة طالبان يؤشر للخطأ الجوهرى الذي اقترفته السياسة الخارجية الامريكية بتدخلها العسكري المباشر، والاستخدام المفرط للقوة في كثير من الاحيان كما يتصور الاعلام الامريكي، اذ إن الديمقراطية فكر وعقيدة لايمكن ان تفرض تحت نيران الصواريخ وأزيز الرصاص مالم تكن هنالك قناعة حقيقية وتيار اجتماعي مستعد لتبنيها والدفاع عنها .

المحور الثالث: الاطروحة البنائية في توظيف القوة في السياسة الخارجية

تقوم الاطروحة البنائية على الافكار التي قدمها كل من نيكولاس اونوف في كتابه "العالم من صنعنا" والكسندر ونت في كتابه "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية"، فقد ركزت الاطروحة البنائية في العلاقات الدولية كثيراً على الجوانب الاجتماعية مما دفع البعض الى عدّها اقتداءً بالفكر الماركسي، الذي رأى بأن البشر يعيشون حياتهم على تقاطع من علاقة ذات أطراف ثلاثة وهم العالم الطبيعي، والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية، والاشخاص من البشر، توصف هذه العلاقة بأنها عضوية تتفاعل اطرافها ويؤثر كل منها بالآخرى، هذه العلاقة تعبر عن جدلية العلاقة بين الوكلاء والهيكل^(١٨) من خلال رؤية الفكر الماركسي إلى المجتمع على أنه في تطور دائم، يرتبط افراده بروابط اقتصادية وسياسية وثقافية، ليعد هذا الفكر أول نظرية تفسر التطور المجتمعي تفسيراً علمياً، فهو ينظر إلى المجتمع من خلال تطوره التاريخي أي من خلال المراحل التي يتجاوزها، وتربطه بنمط وعلاقات الإنتاج، والمؤسسات الاجتماعية والأفكار الخاصة بكل مرحلة يمر بها حسب احد الاسس الفلسفية التي يقوم عليها هذا الفكر الذي يتمثل بـ (المادية التاريخية)^(١٩)

الا ان السياقات التاريخية التي انتعشت فيها الاطروحة البنائية لاقت رواجها على المستوى النظري مختلف نوعاً ما، فقد شهدت حقبة الثمانيات سقوط جدار برلين وإنهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة مما طرح تساؤلات جوهرية في حقل العلاقات الدولية قائمة على البحث عن تفسير لهذه المتغيرات، هل كانت استعدادات الغرب العسكرية او نظام تحالف القوى هو الذي اجبر السوفيت على الاذعان؟ هل كانت القوى السياسية الغربية مسؤولة عن زوال الاتحاد السوفيتي وبالتالي نهاية الحرب؟ هل اقنعت القوى العسكرية الغربية السوفيت بان يصبحوا اقل ميلاً للقتال؟^{٢٠} . الاجابة عن هذه التساؤلات من الناحية العملية لم تكن من وحي الاطروحة الواقعية ولا غريمتها الليبرالية، وهنا جاءت

النظرية البنائية لتجد لنفسها موطئ قدم في الحوارات الكبرى التي شهدتها حقل العلاقات الدولية آنذاك، فالانتصار الغربي لم يكن انتصاراً لقواتها المسلحة أو اذعاناً سوفيتي للهيمنة، بل كان نصراً للنموذج القيمي الذي تبنته الحضارة الغربية.

إن توظيف القوة في السياسة الخارجية يعد من أبرز العناصر التي شهدت جدلاً واسعاً بين المختصين يدور معظمها حول ما القيود على استخدام القوة المسلحة وعن عدالة استخدامها وشرعيتها؟ ثم طالما أن القوة تهدف إلى تحقيق الازعان والاكراه للخصوم، هل هنالك موارد أخرى عدا القوة العسكرية لتحقيق هذه الاغراض؟. الحديث عن شرعية و استخدام القوة ينطلق من مجموعة الظواهر والعلاقات المجتمعية التي تلعب دوراً كبيراً في إضافتها على هذا الاستخدام للقوة المسلحة^{٢١}.

فالحجة الأساسية التي انطلق منها البنائيون في توظيف القوة العسكرية في السياسة الخارجية كانت تتمحور حول سؤال جوهري اطلقه البنائيون عن معطيات الحرب الباردة وعن الكم الهائل للأسلحة النووية التي انتجت تلك المرحلة وعن اثرها في اتجاهات السياسة الخارجية للدول، إذ إن البنائيون حاججوا ((إذا كانت القوة العسكرية "كمياً ونوعياً" هي العنصر الأساسي في تحديد توجهات السياسة الخارجية للدول فلماذا لا تنتظر الولايات المتحدة الأمريكية — ٥٠٠ رأس نووي بريطاني بنفس الجدية أو على أنها تهديد حقيقي كما هو الحال بالنسبة لخمس رؤوس نووية كورية شمالية أو حتى أقل من ذلك والتي من الممكن أن تكون حتى أقل نوعية أو كفاءة ليس فقط من حيث العدد إذا ما قورنت بنظيرتها البريطانية))^{٢٢}

لذا فقد رأى البنائيون مسألة حصر مفهوم القوة بالجوانب العسكرية إحدى الأخطاء التي وقع فيها رواد ومعتقو الفكر الواقعي الذين كانوا يحددون القوة (بالجوانب العسكرية) والمصلحة (في إطار النزعة الانانية) وبالتالي فإن المصلحة تتشكل في إطار القوة، وهنا يقدم البنائيون أطراً مختلفاً لتحديد القوة فهم يحاولون أن يبتعدوا في مقاربتهم عن الفهم الواقعي المرتبط بالجوانب المادية والتأسيس لمجالهم الخاص في فهم القوة الذي يتمحور حول فوقية الأفكار في تشكيل القوة والمصلحة^{٢٣}.

فقد انطلق البنائيون من فرضية أساسية مفادها أن مصالح الفرد أو حتى الجماعة الدولية غير ثابتة، وبالتالي هي ليست محددة مسبقاً فهي مبنية من خلال سلسلة تفاعلات وسلوك الدولة يتشكل وفق هويات النخبة التي تتألف من مجموعة الأفكار والمعتقدات الاجتماعية التي يؤمنون بها وبذلك تكون المصالح مقيدة في إطار تلك الأفكار وعليه فقد عالجوا فكرة القوة في النظام الدولي من خلال الوكلاء والهيكل، فقد رأوا أن الهيكل تنقسم إلى نوعين مادية، وغير مادية، فالوجود الإنساني مهم وهو الأداة الأساسية التي تنظم الجوانب المادية أو حتى توظفها، لذا فإن المعايير الاجتماعية ستكون المحور الأساس الذي تبنى عليه شكل وطبيعة القوة والنطاق الذي تتحرك فيه والاهداف التي تسعى إلى تحقيقها^{٢٤}.

ومن ثم فقد جادل البنائيون بأن النظم المشتركة الأفكار والمعتقدات والقيم تتمتع بخصائص بنبوية ايضاً، وأنها تؤثر بشكل كبير على العمل الاجتماعي والسياسي ايضاً، وعليه فهم يفسرون أهمية تلك الخصائص النبوية في إطار حقيقة أن الموارد المادية سوف لن يصبح لها معنى او قيمة مالم تقتزن بالعمل الانساني من خلال بنية المعرفة المشتركة، على سبيل المثال أن كل من كندا وكوبا وهي جوار الولايات المتحدة ، نرى ان توازن القوة العسكرية البسيطة بينهم ليس بإستطاعته ان يفسر حقيقة أن الاولى حليفة مقربة من الولايات المتحدة والثانية عدو صريح لهم، لذا فأن الافكار المتعلقة بالهوية ومنطق الايدلوجيا هي التي أسست الابنية الراسخة لفكرة العداوة والصداقة، وهي التي تغطي التوازن المادي للقوة بين كندا والولايات المتحدة وكوبا والولايات المتحدة^{٢٥}

أن الحجة الاساسية التي انطلق منها البنائيين في الرد على الواقعيين ، يتمثل في تحديد ماهية القوة، هل القوة هي اداة من أدوات السياسة الخارجية أم انها غاية بحد ذاتها؟ أذ يرى جون مير شايمر (واقعي هجومي) بهذا المجال أن موجة العنف التي شهدتها العالم في القرن العشرين وتسببت بحروب عالمية وملايين الضحايا ستستمر في الالفية الجديدة بالتأكيد، إذ من غير المرجح بحسب شايمر أن تتحقق آمال السلام لأن القوة العظمى التي تؤلف النظام الدولي تخاف إحداها من الاخرى، ومن ثم تتنافس على القوة لأن الهدف النهائي هو بلوغ مكانة القوة المهيمنة على القوى الاخرى^{٢٦}

وعليه فأن الواقعيين أكدوا في إطار البيئة الفوضوية ستكون القوة المادية هي المعيار الاساس للبقاء وضمان تحقيق المصالح، فهم يرون الهيكل في إطار القدرات المادية "القوة المادية"، في حين اتفق البنائيون معهم فيما يخص حالة الفوضى في النظام الدولي، إلا أن الهيكل بالنسبة لهم يقوم على ثلاث عناصر المعرفة المشتركة والموارد المادية والتطبيقات^{٢٧}

فالقوة هنا ليس غاية بذاتها وإنما هي جزء من منظومة يتم إنتاجها في اطار عملية تفاعلية لتلك العناصر الثلاث، ومن ثم فأن القوة العسكرية أداة من مجموعة ادوات تساهم في تحقيق اهداف الدولة حتى وإن كانت تلك الاهداف تتعلق بالهيمنة.

وفي هذا الصدد ينتقد نيكولاس اونوف التوجهات الواقعية حيث يرى أن القوة في السياسة العالمية لاتقوم على عنصر العنف وانما هي علاقة تأثير وتأثر تقوم في بنيتها على مجموعة مختلفة من القيم والمعايير والاهداف (لان المجتمعات متنوعة بطبيعتها) وعليه فان التغيير يكون بتدويل القيم والمعايير^(٢٨)

فالتناقضات التي شهدتها السياسة الخارجية الامريكية اصبحت صارخة (بحسب الرؤية البنائية) الى حد اكبر من ان يمكن تجاهلها فعندما كان الموضوع يمثل رداً عسكرياً على الارهاب وبالرغم من ان الولايات المتحدة الامريكية كانت قد حصدت دعماً وتعاطفاً من المجتمع الدولي الا ان هذا الدعم تضاعف مع الوقت فأنتقل الموضوع من سياسة إحتواء ودفاع عن النفس الى مديات ابعد ساهمت في

تنامي مشاعر (Anti-Americanism) والتي اظهرت الولايات المتحدة الامريكية بمظهر القوة المتغطرسة فضلاً عن ما ذكرنا من تبعات مادية اخرى في المحور الاول من هذا البحث. ان العواقب الانسانية الناجمة من توظيف العنف في مكافحة الارهاب من الممكن ان تقوض اكبر القوى، وعندئذ لن تكون الهياكل المادية قادرة على الصمود دون يكون لها إمتداد إجتماعي داعم لتوجهاتها.

خاتمة

لقد مثل الانسحاب الامريكي من افغانستان فرصة جادة لمراجعة الادبيات في الفكر الاستراتيجي الامريكي، إذ تشير الارقام بان حجم الانفاق العسكري الامريكي في افغانستان قد تجاوز ٨٨٥ مليار دولار، فضلاً عن الكم الهائل من الضحايا التي قدمتهم الولايات المتحدة وبرامج التاهيل والرعاية الخاصة بهم وبأسرهم التي قد تصل الى ٢٣٣ مليار دولار سنوياً، وهنا يثار التساؤل عن مدى ملائمة التكاليف مع النتائج المتحققة على ارض الواقع، وهل كانت فعلاً حروباً استباقية؟، لقد كان للتبني المتطرف لفروض النظرية الواقعية خصوصاً فيما يتعلق باستخدام الاداة العسكرية لتحقيق الاهداف الاثر البالغ في انحراف الاهداف عن مساراتها وتحمل المزيد من الاعباء المادية والمعنوية، حيث شخّص بعض الكتاب الامريكان الخطأ الاستراتيجي الكلاسيكي، اذ وجدوا ان الولايات المتحدة كانت مدفوعة بمغريات التفوق العسكري الى الاضطلاع بالتزامات تفوق قدراتها . اما الاطروحة البنائية فقد وجدنا في انتقاداتها للواقعية التفسير الاقرب لحل اشكالية توظيف القوة العسكرية لتحقيق الاهداف، إذ ان القوة بالنسبة لهم لا تقتصر على العنف وانما هي "بحسب تعبيرهم" علاقة تأثير وتأثر تقوم في بنيتها على مجموعة مختلفة من المعايير والاهداف وعليه فان التغيير يكون بتدويل القيم والمعايير . لقد انتقد رواد المدرسة البنائية التناقضات التي شهدتها السياسة الخارجية الامريكية، إذ رأوا ان العواقب الانسانية الناجمة عن توظيف العنف في مكافحة الارهاب من الممكن ان تقوض اكبر القوى وعندئذ لن تكون الهياكل المادية قادرة على الصمود دون ان يكون لها امتداد اجتماعي داعم لتوجهاتها. لذا فإن ملائمة الاهداف مع ادوات تحقيقها عنصر مهم ينبغي ان تشتمله اية مراجعة جادة لأدبيات الفكر الاستراتيجي الامريكي.

^١ عبد الامير عبد الحسن ابراهيم , تحول القوة في السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب الباردة دار سطور للنشر والتوزيع , بغداد ٢٠١٩, ص ١٤٢.

^٢ باترك جاكسون ، هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١: ماذا حدث في ذلك اليوم، مقال منشور على موقع [bbc](https://www.bbc.com/arabic/world-) الاخباري في ٢٠٢١/٩/١٢ الرابط :

<https://www.bbc.com/arabic/world->
٥٨١٧٩١٠٢

^٣ بلا اسم، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية لصالح وكالة شينخوا الصينية بعنوان، الولايات المتحدة اكبر مخرب للسلام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، في ٢٠٢١/٩/١٦، على الرابط:

<http://arabic.people.com.cn/n3/2021/0917/c31663-9897726.html>

^٤ ايلوت كوهين، العصا الغليضة حدود القوة الناعمة حتمية القوة العسكرية، ترجمة فواز زعرور، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠١٨ ص ٥٧.

^٥ محمود جمال عبد العال، تراجع عسكري الاستراتيجية الامريكية في مكافحة الارهاب بعد احداث ١١ سبتمبر، المركز العربي للبحوث والدراسات (دراسة)، القاهرة، ص ٥.

^٦ Sergio Fobbrini, Layers of Anti-Americanism, European Journal of American culture, Vol ٢٣ n٢, ٢٠٠٤, p٩٣.

^٧ ديفيد س، غومبرت، هانس بينديك، القدرة على الارغام في مواجهة الاعداء بدون حرب، تقرير حضر لمصلحة الجيش الامريكي، مؤسسة RAND كاليفورنيا، ٢٠١٦، ص ٦.

^٨ محمد المنشاوي، خبراء امريكيون يشرحون لماذا بكر بايدن موعد الانسحاب الامريكي من افغانستان مقالة منشورة على شبكة الجزيرة للاخبار الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mn-afghanistan-aly-alshrq-alawst-dayat-alanshab-alamryky-wantsar-talban>

^٩ كاثرين ويلبارغر، هارو ناي، زيلين، باترك كلاوس، من افغانستان الى الشرق الاوسط تداعيات الانسحاب الامريكي وانتصار طالبان، تحليل السياسات، معهد واشنطن، المرصد السياسي ٣٥٢٥ متوفر على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mn-afghanistan-aly-alshrq-alawst-dayat-alanshab-alamryky-wantsar-talban>

^{١٠} نقلا عن رنا ابو عمرة، اسباب وتداعيات الاخفاق الامريكي في افغانستان، السياسة الدولية، العدد ٢٢٦ اكتوبر ٢٠٢١، ص ١٥٦.

* حرب البلوبونيز : هي الحرب التي نشبت بين اثينا واسبرطة عام ٤٣١ ق.م واستمرت ثلاثين عام، انتصرت فيها اسبرطة وهزمت اثينا وانهزمت معها افكارها المدنية عن الانسان والمواطن وقيمها ونظمها الديمقراطية. للمزيد ينظر عبد الرضا الطعان واخرون، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، دار ابن النديم للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠١٥، ص ٢٠٧-٢١٧.

* * هي تلك المبادئ التي اعلنها الرئيس الامريكي ودرو ولسون عام ١٩١٨ اكد فيها على اربعة عشر مبدأ جميعها تركز على مبدأ السلم وإعادة بناء اوربا والعالم، وتعدر هذه المبادئ الاساس الذي قامت عليه المنظمة الدولية "عصبة الامم" بعد نهاية الحرب العالمية الاولى.

^{١١} للمزيد ينظر تيم دان واخرون، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة ديماء الخضراء، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠٠٦ وكذلك سعد حقي توفيق، العلاقات الدولية، دار ومكتبة عدنان، بغداد ٢٠١٧.

^{١٢} National security strategy of the united states of America, the white house, Washington, september ٢٠٠٢, p١٥

^{١٣} أنور محمد فرح، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧، ص ٢٠٨.

^{١٤} هانز جي موركنثا، السياسة بين الامم الصراع من اجل السلطان والسلام، ترجمة خيرى حماد، ج ١، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٥٦.

^{١٥} سيوم براون، وهم التحكم القوة والسياسة خارجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة فاضل جكتر، شركة الحوار الثقافي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٩٦.

^{١٦} ريتشارد ند ليو، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، مصدر سبق ذكره، ص ١٧١.

^{١٧} ايان شاير، نظرية الاحتواء ما وراء الحرب على الارهاب، شركة المصبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص ١٥١.

^{١٨} بليخانوف، فلسفة التاريخ المفهوم المادي للتاريخ، ترجمة عامر عبد الله، مطبعة الأدب، النجف، ط ٢، ١٩٧١، ص ٤٦-٤٧.

^{١٩} الياس فرح، تطور الفكر الماركسي عرض ونقد، دار الطليعة بيروت، ط ٥، ١٩٧٩، ص ٤٣-٤٤.

^{٢٠} -كارين أ. منغنست وايفان م. ارغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، ص ٩٤.

- ^{٢١} - ايناس الغزي ,استخدام القوة الصلبة في العلاقات الدولية من الحضر والاباحة, دراسة تحليلية للخيارات المستقبلية في الحرب والتدخل, الهاشمي للكتاب الجامعي, بغداد, ٢٠١٦, ص ١٠١
- ^{٢٢} JEFFREY T.CHECKEL. The constructivist Turn in international relations theory, Cambridge university press, world politics, vol. ٥٠. no٢(jan١٩٩٨), p٣٢٦.
- ^{٢٣} الكسندر ونت, النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية, ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي, جامعة الملك سعود ,الرياض ٢٠٠٥, ص١٣٩-١٦٧
- ^{٢٤} Nilufer Karacasuluo, Elif Uzgoren, Explaining social constructivist contribution to security studies, perception, METU, conference on international relations, Ankara, ٢٠٠٦, p٣٢
- ^{٢٥} كريستيان رويس سمث ,البنائية, في سكوت بورتشيل واخرون ,نظريات العلاقات الدولية,ترجمة محمد صفار,المركز القومي للترجمة ,القاهرة ٢٠١٤, ص٣٣١.
- ^{٢٦} جون ميرشايمر ,أساسة القوى العظمى,ترجمة مصطفى محمد قاسم , جامعة الملك سعود, الرياض ٢٠١٢, ص ٧.
- ^{٢٧} سعد حقي توفيق, مصدر سبق ذكره, ص٢٢١
- ^{٢٨} Nicholas Greenwood Onuf, WORLD OF OUR MAKING Rules and rule in social theory and international relations, Routledge, the new international relations series, ;London and New york, ٢٠١٣, P٢٣٧-٢٤٧.